



الآثار
الاقتصادية لإنفاق الحجيج على الاقتصاد
السعودي
دراسة قياسية

رقم البحث : 251206/22

تاريخ البحث : 1425/12/06 هـ

رقم البحث في الأرشيف : 42503

الآثار الاقتصادية لإنفاق الحجيج على الاقتصاد السعودي

دراسة قياسية

قائمة المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>البيان</u>
4.....	المقدمة
5	أهداف الدراسة
5	نطاق الدراسة
5	منهجية الدراسة
6.....	التأسيس النظري
8.....	الدراسات التطبيقية
13.....	التطور التاريخي لإنفاق الحجاج
13	تطور أعداد الحجاج
14	تطور إنفاق الحجاج
15.....	النموذج الاقتصادي:
15	فرضيات النموذج
16	صياغة النموذج
18	توصيف النموذج
21	متغيرات النموذج
20	التحليل الإحصائي للنموذج
20	محددات الناتج المحلي الإجمالي
24	محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص
26	المضاعف
27	الخاتمة والتوصيات
28	المراجع

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	البيان	رقم الصفحة
-------------	--------	------------

1	تطور إنفاق الحجاج (1968 م - 2005 م)	20
---	---------------------------------------	----

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
1	تطور أعداد الحجاج	19
2	محددات الناتج المحلي الإجمالي	26
3	محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص	27

المقدمة

يعتبر قطاع الحج أحد القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، وهو من عناصر الحفز في الاقتصاد المحلي السعودي، فزيادة إنفاق الحجاج ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال التأثير المباشر لمضاعف إنفاق الحجاج. فالتطور التاريخي لهذا الإنفاق يوضح ارتفاع معدلات إنفاق الحجيج خلال سنوات الدراسة والذي قد يعود إلى تزايد أعداد الحجاج القادمين من الخارج ومن جهة أخرى إلى تزايد الرقم القياسي للمستهلك والذي يعكس ارتفاع المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات الناتج المحلي الإجمالي وباعتبار إنفاق الحجيج كأحد المتغيرات المستقلة، ومن جهة أخرى تقدير دالة الاستهلاك الخاص باعتبار إنفاق الحجيج أحد المتغيرات المستقلة إضافة إلى كل من الناتج المحلي والواردات وذلك بالاستعانة بسلسلة البيانات السنوية للمتغيرات محل الدراسة خلال الأعوام 1968م-2005م.

أظهرت البيانات بشكل عام تزايد إنفاق الحجيج خلال الأعوام محل الدراسة وقد يعود ذلك إلى عاملين أساسيين هما تزايد عدد الحجاج وتزايد المستوى العام للأسعار. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي مقابل الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص والاستثمار وصافي الصادرات إضافة إلى إنفاق الحجيج. وقد أظهرت النتائج الإحصائية للنموذج المستخدم أهمية إنفاق الحجيج في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي. بينما استخدم نموذج دالة الاستهلاك لاحتساب أثر مضاعف إنفاق الحجيج وأظهرت نتائج الدراسة ضعف قيمة هذا المضاعف وعدم إمكانية الوثوق في النتائج الإحصائية له .

أهداف الدراسة:

- 1- تسعى الدراسة إلى التعرف على تطور إنفاق الحجيج خلال السنوات محل الدراسة
- 2- التعرف على أثر تغير إنفاق الحجيج على الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- التعرف على قيمة وأهمية مضاعف إنفاق الحجيج على الاقتصاد السعودي.
- 4- بيان أهمية أوجه إنفاق الحجيج (التغذية، الإسكان، المواصلات ، الهدايا ، الصحة) في تحديد الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية .

نطاق الدراسة:

تشمل الدراسة النطاق المكاني في المملكة العربية السعودية أما النطاق الزمني يشمل الأعوام 1968م-2005م.

منهجية الدراسة:

- 1- تعتمد هذه الدراسة على تجميع البيانات التاريخية عن إنفاق الحجيج والمتغيرات المستقلة المحددة للناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1968م-2005م.
- 2- تجميع البيانات المكتبية من خلال الشبكة العنكبوتية وما يتم توفره من بيانات إحصائية في الكتاب السنوي الإحصائي للفترة 1968م-2005م.
- 3- تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج المقترح لمحددات الناتج المحلي الإجمالي، وطريقة الأماكن الأعظم لتقدير دالة الاستهلاك بغية تحديد مضاعف إنفاق الحجيج.

التأسيس النظري

تظهر الأهمية الاقتصادية المباشرة لقطاع معين من خلال قياس المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي أو عن طريق الأثر المباشر في العمالة.

ويعتبر قطاع الحج أحد القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، وتعتمد النظرية الاقتصادية الكلية على اعتبار أن مكونات الناتج المحلي الإجمالي: الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي الواردات وفي هذه الدراسة يمكننا إضافة إنفاق الحج كإحدى المكونات المستقلة للدخل المحلي السعودي.

إنفاق الحج كعامل حفز:

طبقاً للنظرية الاقتصادية الكلية فإن عناصر دورة الدخل النقدي تتكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات. ويمكن اعتبار إنفاق الحج كأحد عناصر الحفز لدورة الدخل النقدي في المملكة العربية السعودية، فهو يساهم بشكل واضح في زيادة التدفقات الدائرية للدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس إيجاباً على زيادة مستوى التوظيف والدخل الفردي للمقيمين في منطقة مكة المكرمة.

ولتوضيح مساهمة إنفاق الحج في الناتج المحلي الإجمالي يتم استخدام معادلة محددات الناتج المحلي الإجمالي على أن يكون إنفاق الحج أحد المتغيرات المستقلة. أي أن:

$$Y_t = B_1 C_t + B_2 I_t + B_3 G_t + B_4 M_t + B_5 HJ_t$$

ويلاحظ أن قيمة المعامل B_5 يمثل مساهمة إنفاق الحج في الناتج المحلي الإجمالي.

مضاعف إنفاق الحجيج:

يمكننا التعبير عن الحالة العامة للمستوى التوازني للدخل بالمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + M_t$$

حيث إن:

$$Y_t = \text{الناتج المحلي الإجمالي.}$$

$$C_t = \text{الاستهلاك المحلي بشقية الحكومي والخاص.}$$

$$G_t = \text{الإنفاق الحكومي.}$$

$$M_t = \text{صافي الصادرات.}$$

وفي حالة ما إذا أخذنا في الاعتبار إنفاق الحجاج تصبح المعادلة كالتالي:

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + M_t + HJ_t \quad (1)$$

وعند احتساب دالة الاستهلاك بصورتها المبسطة:

$$C = A + c.Y \quad (2)$$

حيث A: الاستهلاك المستقل.

c: الميل الحدي للاستهلاك.

من المعادلة (1)، (2) وبالتعويض عن قيمة C يمكن أن نصل إلى قيمة الدخل

التوازني:

$$Y_t = \frac{1}{1-c} (C_t + I_t + G_t + M_t + HJ_t) \quad (3)$$

وبإجراء عملية التفاضل الجزئي لدالة الدخل الوطني بالنسبة لإنفاق الحجيج

نحصل على:

$$Y_t = \frac{1}{1-c}$$

وبالتالي فإن مضاعف إنفاق الحجاج يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك وهو

المضاعف المألوف في النظرية الاقتصادية الكلية.

(1) محمد العقلا وآخرون، " إنفاق الكلي للحجاج وأثره على اقتصاديات مكة المكرمة في موسم حج عام

1422هـ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، عام 1423هـ.

الدراسات التطبيقية

يعتبر إنفاق الحجاج أحد مدخلات الدخل المحلي للمملكة العربية السعودية. ويمكن قياس أثر إنفاق الحجاج من خلال التعرف على قيمة مضاعف إنفاق الحج، وتستخدم النظرية الاقتصادية الكلية فكرة المضاعف لإيضاح الأثر النهائي للسياسات المالية وال نقدية حيث زيادة أحد مكونات الدخل المحلي تؤثر بشكل مضاعف عليه من خلال الآثار المضاعفة لذلك التغير. لذا فإننا نتعرض فيما يلي لبعض الدراسات التي تناولت المضاعف وكيفية قياسه.

في عام 1411 هـ قام كلا من نقادي وهاشم² بتقدير دالة الاستهلاك للاقتصاد السعودي باستخدام بيانات سلسليه للفترة من 1970م وحتى 1989م ، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير دالة الاستهلاك السعودي للأمدين القصير والطويل ، وقد أظهرت الدراسة أهمية الدخل في التأثير على الاستهلاك حيث تبين أن مرونة الدخل في الأمد القصير تساوي 1,3 بينما في الأمد الطويل تساوي 0.91 وهو ما يتفق مع نظرية الدخل الدائم .

في عام 1419 هـ (1999م)⁽³⁾ قام الناقة بتقدير أثر إنفاق الحجاج على الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية للفترة 1968م - 1996م واعتمد في دراسته على نموذج دورة الحياة في الاستهلاك. وباستخدام نموذج الفجوات الموزعة متعددة الحدود تم إدخال المتغير المتباطئ لإنفاق الحجج إضافة إلى الدخل الوطني ومن ثم تقدير الميل الحدي للاستهلاك لكل من إنفاق الحجاج والدخل الوطني. ولقد أظهرت الدراسة أن قيمة مضاعف إنفاق الحجاج طويل الآجل 0.9793 وقد أشار الناقة إلى أن هذا المضاعف طويل الآجل هو في الواقع الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي من إنفاق الحجاج. كذلك أوضح أن الحد الأدنى للإنفاق الاستهلاكي المحفوز بإنفاق الحجاج كان في حدود 1.836 بليون ريال عام 1969م ولم يزد كثيراً عن ذلك في عام 1970م، وأن الحد الأقصى للاستهلاك المحفوز بإنفاق الحجاج 14.022 بليون ريال لعام 1982م وأن

(2) أحمد حامد نقادي و وليد عرب هاشم " دالة الاستهلاك في الاقتصاد السعودي : دراسة قياسية 1970-

1989 م . مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة مجلد 4 ، 1411 هـ ص 53- 67 .

(3) أحمد أبو الفتوح الناقة ، " تقدير الأثر البحث وأثر التفاعل المشترك لإنفاق الحجاج على الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول 1999م.

المتوسط العام للإنفاق الاستهلاكي المقدر خلال فترة الدراسة في حدود 7 بليون ريال وياحراف معياري 3.3 بليون ريال.

في عام 1999م قدم الحسني⁽⁴⁾ دراسة بهدف تقدير أثر إنفاق الحجاج على سعر صرف الريال مقابل الدولار مستخدماً نموذج قياسي متغيراته المستقلة الدخل المحلي، والعرض النقدي، وإنفاق الحجاج، وأظهرت نتائج الدراسة أن تأثير كل من الدخل المحلي والعرض النقدي أكبر من تأثير إنفاق الحجاج على سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار.

أتضح من الدراسة أن زيادة إنفاق الحجاج بوحدة واحدة يصاحبها انخفاض سعر الصرف بنسبة 0.1912 عن متوسط سعر الصرف للفترة 1969م-1998م بينما زيادة الدخل المحلي بوحدة واحدة يخفض سعر الصرف بنسبة 5.32 عن متوسط سعر الصرف لنفس الفترة. أما زيادة العرض النقدي بوحدة واحدة يصاحبه ارتفاع سعر الصرف الفعلي عن المتوسط بنسبة 0.1219 خلال نفس الفترة.

في دراسة زايرن (Ziran) عام 2001م⁽⁵⁾ أثار مشكلة تطبيق فكرة المضاعف على تحليل السوق النقدي والحقيقي (IS-LM)، ولقد قدم تحليلاً لأثر المضاعف في ثلاث أجزاء رئيسية من الاقتصاد وهي سوق السلع والخدمات، والسوق النقدي، توازن السوقين. ولقد تعرض لوضع التوازن عند زيادة الإنفاق الحكومي ولكن هنالك بعض المشكلات التي تتعلق بتأثير المضاعف في التحليل منها حالة الاقتصاد عندما يكون هنالك كساد، ومشكلة تجاوز التوازن لنموذج السوق النقدي والحقيقي.

أن تطبيق فكرة المضاعف على تحليل التوازن للسوق النقدي والحقيقي فإن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤثر على السوقين في نفس الوقت ولكن النتيجة النهائية تظل كما هي، زيادات متلاحقة في الدخل حتى نصل إلى وضع التوازن.

(4) أحمد بن حسن الحسني ، تقدير أثر إنفاق الحجاج على سعر صرف الريال السعودي ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ.

(5) Li Ziran. An Inquiry into the Multiplier Process in IS-LM Model. Economic Working Paper Archive at Wustel Number 0111003 25 Nov 2001 .

كما أن الأثر التلقائي للمضاعف الحركي للميكانيكية الانتقالية للسياسة المالية والنقدية لنموذج التوازن النقدي والحقيقي سيؤدي إلى التوصل إلى وضع التوازن عندما يكون الاقتصاد دون مستوى العمالة الكاملة. وقدّم من خلال الميكانيكية الانتقالية للسياسة المالية وتحليل مشاكل نظرية المضاعف حالة عامة للميكانيكية الانتقالية للسياسة النقدية حيث تتبع أثر الطلب والإنتاج التي تؤدي إلى ازدياد النشاط الاقتصادي وتوصل نظريا إلى أن التوازن سيصل إليه الاقتصاد إبتاعا لتحرك منحني التوازن النقدي

قدم لنا فيوريتو (Fiorito)⁽⁶⁾ في عام 2001م دراسة عن إسهام جون مرس كلارك في المضاعف حيث تعرض لفكرة المضاعف والتي تعني أن زيادة بسيطة في أحد مكونات الإنفاق ستؤدي إلى زيادات كبيرة في الإنفاق الكلي وأن فكر كلارك ركز على إيجاد تفكير مؤسسي ديناميكي في محاولة لتفسير ديناميكية المضاعف.

كما ركزت الدراسة على محاولة كلارك في التوفيق بين النموذج التقليدي لكينز وأسلوب سرعة التداول من خلال فكرة الآثار اللاحقة حيث لا تظهر بشكل مباشر وإنما هنالك فترة من الوقت لا بد لها من أن تمر حتى تظهر الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي على سرعة التداول.

كما قدم لنا أوستو رهن (Oosterhaven)⁽⁷⁾ في عام 2002م دراسة عن المضاعف الكلي ومقارنته بالمضاعف الصافي. ولقياس حجم الأثر المباشر لأي من رأس المال أو العمل قام أوستور بضرب قيمة المضاعف في التغير في رأس المال أو العمل للحصول على الأثر الكلي على الاقتصاد ولاستبعاد أثر تكرار الحساب استخدم فكرة صافي المضاعف. تعتبر فكرة كل من المضاعف الكلي وصافي المضاعف أفكار استاتيكية وعند استخدامها في الحالة الديناميكية يبرز تساؤل حول مفهوم الاستقرار. أن استقرار المضاعفات الكلية في حالة نموذج المدخلات والمخرجات يعتمد استقرارها على استقرار معاملات المدخلات. كما أن استقرار صافي المضاعف يعتمد على الزيادة في نسبة الطلب إلى الإنتاج والتي هي بالطبع غير مستقرة. ففي حالة الاقتصاد المفتوح لا بد من استخدام

(6) Luca Fiorito. John Maurice Clark Contribution to the Genesis of the Multiplier Analysis. Quaderni, Dipartimento Di Economia Politica, Universita Delgi Studi Di Siena, n 332 Maggio 2001.

(7) Jan Oosterhaven. On the Dynamics of Net Versus Gross Multipliers. European Regional Science Association, Ers Conference Paper No ersa02p005, Au, 2002.

منتجات تحل محل الواردات والصادرات، وتوصل أوستور هفن إلى أن حجم إحلال الصادرات مقابل الواردات يؤثر على قيمة صافي المضاعف بينما يتزايد المضاعف الكلي يتزايد عندما ينمو الاقتصاد الوطني. ولقد أوضحت الدراسة أن استخدام صافي المضاعف أكثر صحة من استخدام المضاعف الكلي ليس في الحالة الأستاتيكية وإنما أيضا في الحالة الديناميكية.

في عام 2002م قام جليسر وآخرون (Glaeser and Others)⁽⁸⁾ بدراسة تداخل المتغيرات الاجتماعية وتأثيرها على بعض الأفراد مما يعطي انطباع بوجود مضاعف اجتماعي. فللعلاقات الجماعية تنعكس من خلال مرونة أفراد المجتمع ولكن وجود تداخل في الآثار أو العلاقات التكاملية يعزز فكرة وجود مضاعف اجتماعي يمكننا من قياس تأثير أحد المتغيرات المستقلة، وتتلاشي في ظل مثل هذا النموذج الآثار الفردية وتطغي الآثار الكلية. وقدّم لنا نماذج مبسطة والتي توضح كيف يتم تفاعل المتغيرات الاجتماعية المتقاطع (Interactions). وتم تقدير هذه النماذج باستخدام تقدير المربعات الصغرى.

وتم تقدير المضاعف الاجتماعي في ثلاث مستويات تجميعية، وباستخدام إحصائيات المقيمين في سكن جامعة دار تموث، وأتضح أن مضاعف التعليم للأجور، و المضاعف الجغرافي للجريمة، ومضاعف الانتماء إلى جامعة دار تموث كبير في كل الحالات الثلاث. مما يوحي بأن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية ينبغي عليه الأخذ في الاعتبار العمليات التجميعية عند احتساب المضاعف

قدم لنا كورشن⁽⁹⁾ (Corchan) في عام 2003م دراسة عن مضاعف كينز في الأمد الطويل وذلك من خلال دراسة كل آثار الاستثمار على التوظيف. ففي الأمد القصير وطبقا لمضاعف كينز العام فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة نسبة التوظيف على الرغم من أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في مخزون رأس المال. وإذا كان العمل ورأس المال ذي علاقة تبادلية فإن زيادة الاستثمار ستؤدي إلى انخفاض التوظيف.

أن التغيرات طويلة الأمد في التوظيف يمكن التنبؤ بها بواسطة النماذج الكينزية المبسطة حيث التأثير طويل الأمد للاستثمار على التوظيف سيكون أقل (أكبر) من القيمة

(8) Edward Glaeser, L. Bruce, I. Sacerdote and Jose A. Scheinkman. The Social Multiplier. Harvard Institute of Economic Research Discussion Paper No 1968, Aug 2002.

(9) Luis Corchan . The Long Run Keynesian Multiplier. Economic Bulletin Vol 5 No 16 PP1-11,2003.

المتوقعة للمضاعف حيث إن زيادة الاستثمار في رأس المال ستقلل (تزيد) الطلب على العمالة. ولاحتماب مضاعف الطويل الآجل فإننا نحتاج إلى معلومات حول التقنية حتى نستطيع وضع الافتراضات السليمة التي توصلنا إلى النتائج الحقيقة. مما يعني نهاية أن أثر المضاعف طويل الأمد يتوقف على نوعية التقنية المستخدمة للإنتاج

ولإيضاح وجهة نظره قام الكاتب بتطوير نموذج لقياس الأثر الكلي للاستثمار على التوظيف مستخدماً دالة كوب دوغلاس للإنتاج حيث يعظم المنتج أرباحه ويتم استخدام العمالة حتى تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر ويمكن تطبيق ذلك على بقية الأسواق.

في عام 1423هـ (2003م)⁽¹⁰⁾ قام العقلا وأخرون بدراسة حول الإنفاق الكلي للحجاج وأثره على اقتصاديات مكة المكرمة في موسم حج عام 1423هـ، وما يترتب على هذا الإنفاق من زيادة في إيرادات ودخول للسعوديين من مختلف الأنشطة سواء كانت سلعية أو خدمية وذلك باستخدام عينة عشوائية طبقية تتكون من 850 مفردة. وقد قام الباحثون بتوزيع الاستبيانات لمعرفة أوجه إنفاق الحجيج على النشاط السلمي (الهدايا ، خدمات الإسكان، خدمات المطاعم والتغذية، خدمات الاتصالات، خدمات المواصلات، الخدمات الصحية وخدمات المياه والكهرباء). ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي إيرادات السعوديين من النشاط السلمي يساوي 3585.6 مليون ريال، في حين أن إجمالي إيرادات خدمات الإسكان وخدمات المطاعم تساوي 2343.6 و 1158.7 مليون ريال على التوالي. أما خدمات الاتصالات فقد بلغت 471.2 مليون ريال بينما إيرادات خدمات المواصلات تساوي 250.893 مليون ريال. وأخيراً بلغ إجمالي إيرادات الخدمات الصحية وخدمات المياه والكهرباء 8.4 و 2.13 مليون ريال على التوالي، عليه فإن إجمالي الإنفاق الكلي للحجاج في موسم عام 1422هـ في مكة المكرمة يساوي إيرادات السعوديين في الأنشطة المشار إليه أعلاه وتساوي 11406.123 مليون ريال.

(9) محمد أحمد العقلا، أحمد فريد مصطفى، ومحمد إبراهيم البنجابي ، الإنفاق الكلي للحجاج وأثره على اقتصاديات مكة المكرمة في موسم حج عام 1422 هـ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1423 هـ .

التطور التاريخي لإنفاق الحجيج

سنتناول في هذا الجزء تطور أعداد الحجاج خلال العشر سنوات الأخيرة كما سنتناول أيضاً تطور إنفاق حجاج الخارج خلال فترة الدراسة. وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: تطور أعداد الحجاج:

يلاحظ بصفة عامة من الجدول رقم (1) انخفاض أعداد الحجاج من داخل مكة خلال الفترة 1416-1420هـ، باستثناء عام 1419هـ بينما أخذ في التزايد منذ عام 1421هـ وحتى 1425هـ حيث بلغ 124240 حاج. أما حجاج الداخل للمملكة فقد انخفض من 658030 حاج لعام 1416هـ إلى 573147 حاج في عام 1426هـ. يلاحظ أن أعداد حجاج الداخل غير مستقرة، ولا يوجد هنالك اتجاه واضح في معدل تغير أعداد الحجاج من الداخل خلال تلك السنوات.

جدول رقم (1)

تطور أعداد الحجاج خلال العشر سنوات الأخيرة

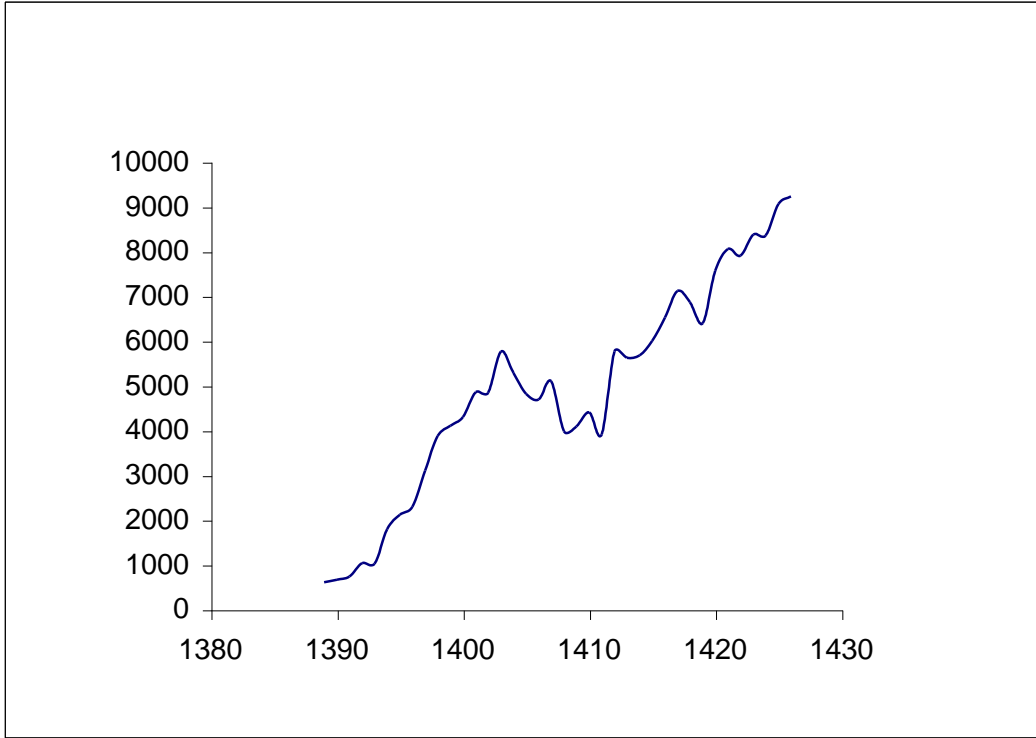
العام	من داخل مكة	من داخل المملكة	من الخارج	الاجمالي
1416هـ	126739	658030	1080465	1865234
1417هـ	121516	652744	1168591	1942851
1418هـ	113928	585842	1132344	1832114
1419هـ	127146	648122	1056730	1831998
1420هـ	105369	466230	1267555	1839154
1421هـ	108463	440808	1363992	1913263
1422هـ	110592	479984	1354184	1944760
1423هـ	116887	493230	1431012	2041129
1424هـ	119364	473004	1419706	2012074
1425هـ	124240	505470	1534769	2164469
1426هـ	-	573147	1557447	2130594

المصدر: إحصائيات معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

أما فيما يخص أعداد حجاج الخارج فيلاحظ أنه قد ارتفع بين عامي 1416هـ و1418هـ من 1080465 حاج ليصل 1132344 حاج، ومن ثم ارتفع من عام 1420هـ إلى عام 1423هـ ليصل إلى 1419706 حاج. ومن ثم تزايد حتى بلغ عام 1426هـ 1557447 حاج. وبصفة عامة يمكننا القول أن أعداد الحجاج في تزايد.

ثانياً: تطور إنفاق الحجاج:

يوضح الشكل رقم (1) تطور إنفاق حجاج الخارج خلال سنوات الدراسة، ويلاحظ ارتفاع إنفاق الحجيج من 605 مليون ريال لعام 1968م حتى بلغ 9225 مليون ريال في عام 2005م وخلال تلك الفترة ارتفع إنفاق الحجيج من 1039.7 مليون ريال إلى 2292.9 مليون ريال خلال عامي 1971م و 1975م. ولقد استمر هذا الانفاق في الارتفاع حتى وصل في 1983م إلى 5282.9 مليون ريال ثم بدأ في الانخفاض التدريجي حتى وصل إلى 3912.6 مليون ريال في عام 1990م. ثم بدأ في الارتفاع حتى وصل إلى 7117.2 مليون ريال في عام 1996م. لقد شهد عامي 1997م و 1998م انخفاض إنفاق الحجيج ثم عاود الارتفاع مرة أخرى حتى وصل إلى 9225 مليون ريال في عام 2005م.



ويلاحظ بصفة عامة أن ارتفاع معدلات إنفاق الحجيج خلال سنوات الدراسة قد يعود إلى تزايد أعداد الحجاج القادمين من الخارج ومن جهة أخرى إلى تزايد الرقم القياسي للمستهلك والذي يعكس ارتفاع المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية.

النموذج الاقتصادي

توضح النظرية الاقتصادية الكلية أن زيادة الإنفاق الكلي له آثار إيجابية مضاعفة على الاقتصاد الوطني للدولة. ذلك أن زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار) مما يترتب عليه زيادة الناتج الوطني الإجمالي بمقادير مضاعفة. ويعتبر قطاع الحج أحد القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، وهو من عناصر الحفز في الاقتصاد المحلي السعودي، فزيادة إنفاق الحج ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال التأثير المباشر لمضاعف إنفاق الحج.

ويتم من خلال النموذج المقترح بيان أثر أهمية إنفاق الحج كإحدى العناصر المحددة للناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية. وذلك بتقدير معامل هذا المتغير - بالإضافة إلى متغيرات أخرى - وبيان أهميته من خلال البيانات التي تم تجميعها للفترة من 1968-2005م. وفي خطوة أخرى يتم تحديد قيمة مضاعف إنفاق الحج من خلال النموذج المقترح لدالة الاستهلاك الخاص. فيما يلي نتناول فرضيات وصياغة وتوصيف النموذج:

أولاً: فرضيات النموذج:

يقوم النموذج المقترح على عدة فرضيات تتلخص فيما يلي:

- 1- أن دالتي الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص دوال متصلة، الأمر الذي يدل على إمكانية إيجاد مشتقاتها الجزئية، وكذلك افتراض أن هذه المشتقات هي أيضاً متصلة
- 2- يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بكل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات بالإضافة إلى إنفاق الحج. في حين يتأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بكل من الناتج المحلي غير النفطي والواردات و إنفاق الحج (أو مكوناته عند استخدام النموذج المتواتر كما سيتضح لاحقاً).

3- تدل قيم المعاملات على إسهامات هذه المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص.

4- تدل إشارات المعاملات على اتجاهات هذه المتغيرات في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي حيث نتوقع وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وكلا من هذه المتغيرات.

5- كما نتوقع وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص وكل من الناتج المحلي غير النفطي، وإنفاق الحجيج وعلاقة عكسية مع الواردات .

ثانيا: صياغة النموذج

لبيان أهمية إنفاق الحجيج يتم تقدير محددات الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة التالية:

$$GDP = f (G, I, C, NE, HJ)$$

حيث إن:

$$GDP = \text{الناتج المحلي الإجمالي.}$$

$$G = \text{الإنفاق الحكومي}$$

$$I = \text{الإنفاق الاستثماري}$$

$$C = \text{الإنفاق الاستهلاكي الخاص}$$

$$NE = \text{صافي الصادرات}$$

$$HJ = \text{إنفاق الحجيج.}$$

علما بأن المتغيرات أعلاه مقاسة بالأسعار الثابتة لعام 1999م.

أما فيما يخص مضاعف إنفاق الحجيج يتم تقديره وفقا لنموذج الاستهلاك التالي:

$$C = f(NOGDP, HJ, M)$$

حيث إن: $NOGDP = \text{الناتج المحلي غير النفطي.}$

$$M = \text{قيمة الواردات .}$$

جميع هذه المتغيرات مقاسة بالأسعار الجارية.

وحتى يكون كل نموذج في شكل احتمالي تم إضافة المتغير العشوائي لكل منهما. ويفترض أن الأخطاء العشوائية في تقدير محددات الناتج الوطني الإجمالي والاستهلاك الخاص مسؤولة عن انحرافات هذا التقدير للمتغير المستقل بقيمة متوقعة تساوي الصفر ويتباين ثابت فإن المعادلتين أعلاه يمكن إعادة كتابتهما على النحو التالي:

$$GDP = B_0 + B_1 . G + B_2 . I + B_3 . C + B_4 . NE + B_5 . HJ + \xi \quad \dots(1)$$

$$C = B_0 + B_1 . NOGDP + B_2 . M + B_3 . HJ + \xi \quad (2)$$

حيث إن:

$$\xi = \text{المتغير العشوائي.}$$

هذا ويمكن تقدير قيم المعاملات الواردة في المعادلات رقم (1، 2) مباشرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

ولبيان أثر مكونات إنفاق الحجاج على كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة ، يتم استخدام النموذج المتواتر (Induced Model) ، حيث يتم استبدال متغير إنفاق الحجاج بمكوناته الأساسية : التغذية ، الإسكان ، المواصلات ، الهدايا ، الصحة كما يلي:

$$GDP = B_0 + B_1 . G + B_2 . I + B_3 . C + B_4 . NE + B_3 Hf + B_4 Hh + B_5 Hc + B_6 Hg + B_7 HI + \xi \quad (3)$$

$$C = B_0 + B_1 . NOGDP + B_2 . M + B_3 Hf + B_4 Hh + B_5 Hc + B_6 Hg + B_7 HI + \xi \quad (4)$$

حيث أن :

$$Hf = \text{إنفاق الحجاج على التغذية}$$

$$Hh = \text{إنفاق الحجاج على الإسكان}$$

$$Hc = \text{إنفاق الحجاج على المواصلات}$$

$$Hg = \text{إنفاق الحجاج على الهدايا}$$

$$HI = \text{إنفاق الحجاج على الصحة}$$

ثالثاً: توصيف النموذج

لتقدير كل من دالتي محددات الناتج المحلي الإجمالي ودالتي الاستهلاك الخاص للملكة العربية السعودية، المعادلات رقم (1) و (2) و (3) و (4) تم تجميع بيانات المتغيرات أعلاه من البيانات المنشورة في مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط.

أما متغير إنفاق الحجيج فقد تم احتسابه اعتماداً على الدراسة التي قام بها د.الحسني في عام 1419هـ والتي حسب فيها إنفاق الحجيج على النحو التالي:

- 1 -تقدير متوسط إنفاق الحاج بمبلغ 6050 ريال للعام 1418هـ.
- 2 +احتساب متوسط إنفاق الحاج لكل سنة من سنوات الدراسة بضرب 6050 × .CPI

3 +احتساب إجمالي إنفاق الحجيج لكل سنة من سنوات الدراسة بضرب متوسط إنفاق الحاج للسنة × أعداد الحجاج لنفس السنة. علماً بأن أعداد الحجاج تم الحصول عليها من إحصاءات معهد خادم الحرمين الشريفين.

وفيما يخص مكونات إنفاق الحجيج فقد تم اعتماد نسب مكونات هذا الإنفاق طبقاً للدراسة التي قام بها العقلا وآخرون عام 1423 هـ ، ومن ثم تم احتساب قيمة تلك المكونات من حاصل ضرب تلك النسب في القيم الإجمالية لأنفاق الحجيج السنوي طبقاً للفقرة الموضحة في (3) أعلاه .

متغيرات النموذج:

المتغير التابع لنموذج الناتج المحلي الإجمالي : الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 1999م بالمليون ريال.

المتغيرات المستقلة تشمل:

- 1 +الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة: تم الحصول على الانفاق الحكومي الجاري ومن ثم قسمته على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة الأساس 1999م.

- 2 +إنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة: تم حسابه على أساس الإنفاق الاستهلاكي الخاص الجاري مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار عام 1999م سنة الأساس.
- 3 +إنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة: يمثل هذا المتغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت الجاري مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار عام 1999م هو سنة الأساس.
- 4 صافي الصادرات بالأسعار الثابتة: وهو عبارة عن قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات، ومن ثم قسمة الناتج على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار عام 1999م هو سنة الأساس.
- 5 إنفاق الحجيج: وتم احتسابه وفقا لما ورد أعلاه.

المتغير التابع لدالة الاستهلاك: الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الجارية بالمليون ريال.

المتغيرات المستقلة:

- 1 -الناتج المحلي غير النفطي: تم الحصول عليه من إحصائيات مصلحة الاحصاءات العامة مقاساً بالمليون ريال.
 - 2 -قيمة الواردات : تم الحصول عليه من إحصائيات مصلحة الاحصاءات العامة مقاساً بالمليون ريال.
 - 3 -إنفاق الحجيج: تم احتسابه وفقا لما ورد أعلاه.
- وفيما يخص تقدير دالة الاستهلاك باستخدام النموذج المتواتر تم احتساب مكونات إنفاق الحجيج وفقا لما ورد أعلاه في توصيف النموذج.
- هذا وتم استخدام الدالة الخطية في تقدير المعادلات الواردة أعلاه لما أظهرته من حسن أداء⁽¹¹⁾ ومطابقة البيانات للواقع.

(10) تم استخدام الدالة اللوغاريتمية والدالة شبة اللوغاريتمية للنموذجين وباستخدام متغيرات متعددة تمثل متغيرات النموذج تم استخدامها في دراسات أخرى، ولكن لم تعطي نتائج يمكن الاعتماد عليها في تفسير مكونات الناتج أو محددات الاستهلاك الخاص.

التحليل الإحصائي للنموذج

بعد تفريغ البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي بينما تم استخدام طريقة الأماكن الأعظم (MLE) لتقدير دالتي الاستهلاك الخاص محل الدراسة المعادلات رقم (1) و(2) و(3) و(4) .

توضح الجداول رقم (2) و (3) و (4) و (5) النتائج الإحصائية لمحددات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص على التوالي للفترة 1968م - 2005م. وفيما يلي نستعرض أهم هذه النتائج:

أولاً: محددات الناتج المحلي الإجمالي:

نتناول في هذا الجزء الأداء العام للنموذج من خلال قيم كل من معامل التحديد (R^2) وقيم المعيار الإحصائي (F) على النحو التالي:

1-الأداء العام للنموذج:

يتضح من الجدول رقم (2) أن الأداء العام لنموذج محددات الناتج المحلي الإجمالي (معادلة رقم (1)) كان جيداً في تفسير الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان معامل التحديد 98.8% ومعامل التحديد المعدل 98.6%. مما يدل على أن المتغيرات المستقلة الواردة بالنموذج فسرت الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 98.8%.

ويتبين من الجدول نفسه أن قيمة اختبار المعنوية الإحصائية (F) (532.45) مرتفعة مما يؤكد رفض فرض عدم القائل بعدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج.

مما سبق يتضح أن قيم كلا من معامل التحديد (R^2) وقيم اختبار المعنوية الإحصائية (F) المشار إليهما أعلاه تدل على حسن مطابقة الدالة المستخدمة للبيانات المستخدمة.

4- اختبار المعنوية الإحصائية (t) :

بالنظر إلى قيم وإشارة كل معامل من معاملات المتغيرات المستقلة الواردة بنموذج محددات الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها تحمل الإشارة المتوقعة وتجتاز اختبار المعنوية الإحصائية (t)، وتفصيل ذلك كما يلي:

جدول رقم (2)

محددات الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	قيمة (t) تحت فرض العدم
الثابت	1.210	0.01
الانفاق الحكومي	0.747	2.29
الانفاق الاستثمار	0.885	3.174
الانفاق الاستهلاكي	0.685	2.748
صافي الصادرات	1.069	12.855
إنفاق الحجيج	0.184	2.470
معامل التحديد (R^2)	0.988	
المعيار الإحصائي (F)	532.452	

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الانفاق الحكومي موجبة وتساوي 0.747 مما يدل على أن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 1000 ريال سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 747 ريال بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. في حين نجد أن قيمة معاملي الانفاق الاستثماري والاستهلاكي تساوي 0.885 و 0.685 على التوالي مما يعني أن زيادة الانفاق الاستثماري أو الانفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار 1000 ريال سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار 885 أو 685 ريال على التوالي.

كذلك يتضح من الجدول نفسه أن قيمة معامل صافي الصادرات 1.069 مما يعني أن زيادة صافي الصادرات بمقدار 1000 ريال سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1069 ريال مما يعكس أهمية الصادرات المتمثلة أساساً في النفط.

أما فيما يخص إنفاق الحجيج فإن قيمة معامل المتغير تساوي 0.184 مما يدل على أن زيادة إنفاق الحجيج بمقدار 1000 ريال سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 184 ريال بافتراض ثبات العوامل الأخرى. ويلاحظ انخفاض تأثير إنفاق الحجيج على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتغيرات الأخرى محل الدراسة على الرغم من اجتيازه لاختبار المعنوية الإحصائية عند المستوى 95% على الأقل.

يوضح الجدول رقم (3) نتائج النموذج المتواتر للناتج الوطني (معادلة رقم (2)) وذلك بعد إحلال إنفاق الحجيج بمكوناته المتمثلة في التغذية ، الإسكان ، المواصلات ، الصحة ، الهدايا . فقد كان معامل التحديد 99.7%. مما يدل على أن المتغيرات المستقلة الواردة بالنموذج تفسر الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 99.7%.

ويتبين من الجدول نفسه أن قيمة اختبار المعنوية الإحصائية (F) (467.52) مرتفعة مما يؤكد رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج.

يبين الجدول رقم (3) أن قيمة معامل الإنفاق الحكومي موجبة وتساوي 0.165 إلا أن انخفاض قيمة المعامل الإحصائي (ت) تجعلنا غير قادرين على الوثوق بهذه القيمة إحصائياً أما قيمة معاملات كل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وصافي الصادرات تساوي 2.29 و0.61 و1.01 على التوالي وتجتاز اختبار المعنوية الإحصائية (ت) بدرجة ثقة قدرها 99% على الأقل .

أما مكونات إنفاق الحجيج فيلاحظ أن كل من الإنفاق على الإسكان والهدايا يجتازان اختبار المعنوية الإحصائية (ت) عند مستوي معنوية قدره 95% على الأقل ، في حين لا تجتاز متغيرات الإنفاق على التغذية والنقل والصحة اختبار المعنوية الإحصائية بدرجة مقبولة .

كما يلاحظ أن كل من معاملى الإنفاق على الإسكان والهدايا يحملان إشارة سالبة (على غير المتوقع) وقد يعود ذلك إلى أن الإنفاق على الإسكان يتم من قبل بعثات الحج ، اما فيما يخص الهدايا فإن أغلب تلك السلع مستوردة .

جدول رقم (3)

محددات الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	قيمة (t) تحت فرض العدم
الثابت	416.34	1.8
الانفاق الحكومي	0.165	0.53
الانفاق الاستثمار	2.29	5.96
الانفاق الاستهلاكي	0.61	2.66
صافي الصادرات	1.01	13.77
التغذية	0.0001	1.16
الإسكان	-0.00007	-2.19
النقل	0.00005	1.56
الصحة	0.016	0.72
الهدايا	-0.00005	-1.75
معامل التحديد (R^2)	0.997	
المعيار الإحصائي (F)	467.52	

ثانياً: محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

تم استخدام طريقة الامكان الأعظم لتقدير محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج. ويوضح الجدول رقم (3) النتائج الإحصائية للنموذج محل الدراسة، يتضح من الجدول رقم (3) إشارة معاملات المتغيرات المستقلة وقيمة كل معامل وكذلك مدى اجتياز كل متغير لاختبار المعنوية الإحصائية (t). هذه المتغيرات سيتم مناقشتها على النحو التالي:

جدول رقم (3)

محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	نسبة (t)
الثابت	9927	0.434
الناتج المحلي غير النفطي	0.830	7.013
إنفاق الحجيج	0.139	0.040

أن قيمة معامل الناتج المحلي غير النفطي تساوي 0.830 مما يعني أن زيادة الناتج المحلي غير النفطي بمقدار 1000 ريال يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار 830 ريال بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها، كذلك فإن زيادة إنفاق الحجيج بـ 1000 ريال سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار 139 ريال. ويلاحظ اجتياز معامل الناتج المحلي غير النفطي لاختبار المعنوية الإحصائية بدرجة ثقة قدرها 99% على الأقل في حين عدم اجتياز إنفاق الحجيج لاختبار المعنوية الإحصائية مما يدل على عدم امكانية الوثوق في هذا المتغير إحصائياً.

يوضح الجدول رقم (4) قيم محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص بعد إضافة

الواردات كمتغير مستقل للنموذج وباستخدام طريقة الإمكان الأعظم لتقدير الدالة محل الدراسة، كما هو واضح عدم أهمية الواردات وإنفاق الحجيج في تحديد الإنفاق الاستهلاكي الخاص .

جدول رقم (4)

محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	نسبة (t)
الثابت	6486	0.30
الناتج المحلي غير النفطي	0.89	5.76
إنفاق الحجيج	0.0000004	0.01
الواردات	0.06-	0.53-

يظهر الجدول رقم (5) النتائج الإحصائية لدالة الاستهلاك الخاص باستخدام النموذج المتواتر لمكونات إنفاق الحجيج باستخدام طريقة الإمكان الأعظم ، حيث يتضح أن المتغير الأوحد الذي يؤثر ايجابياً وبدرجة عالية من الثقة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو الناتج المحلي غير النفطي للمملكة العربية السعودية .اما بقية المتغيرات الأخرى فهي غير معنوية (أقل من 90%) وبالتالي لا يمكن الوثوق بها إحصائياً .

جدول رقم (5)

محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	نسبة (t)
الثابت	937.34	0.45
الناتج المحلي غير النفطي	0.92	5.97
الواردات	0.10-	0.90-
التغذية	0.00006	0.8
الإسكان	0.00003-	1.65 -
النقل	0.00002-	1.02-
الصحة	0.0065	0.48

0.65	0.000014	الهدايا
------	----------	---------

من خلال النتائج السابقة للنموذجين يتضح أهمية إنفاق الحجيج في تحديد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، إلا أنه غير مهم في تحديد الإنفاق الاستهلاكي الخاص نظراً لأن إنفاق الحجيج يتم خلال فترة زمنية ومكانية محدودة في حين أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص للمملكة العربية السعودية ككل وخلال العام.

ثالثاً: المضاعف

بالرجوع إلى المعادلة المقدرة للإنفاق الاستهلاكي الخاص، يمكن إيجاد مضاعف الناتج المحلي غير النفطي ومضاعف إنفاق الحجيج (M_i) من خلال المعادلة التالية:

$$M_i = \frac{1}{1-B_i} \cdot X_i$$

حيث أن X_i ترمز للمتغير المستقل في دالة الاستهلاك الخاص.

حيث B_i هي قيمة معامل المتغير المستقل في دالة الاستهلاك المقدرة.

1- مضاعف الناتج المحلي غير النفطي:

بالتعويض عن قيمة معامل الناتج المحلي غير النفطي والتي تساوي 0.83 في معادلة المضاعف أعلاه يتضح أن قيمة المضاعف تساوي 5.88 مما يعني أن زيادة الناتج المحلي غير النفطي بمقدار ريال واحد ستؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الخاص بمقدار 5.88 ريال أي حوالي ستة أضعاف الزيادة الأساسية، علماً باجتياز هذا المتغير لاختبار المعنوية الإحصائية بدرجة عالية من الثقة (99%).

2- مضاعف إنفاق الحجيج:

بالتعويض عن قيمة معامل إنفاق الحجيج والتي تساوي 0.14 في معادلة المضاعف أعلاه يتضح أن قيمة المضاعف تساوي 1.16 مما يعني أن زيادة إنفاق الحجيج بمقدار ريال واحد ستؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الخاص بمقدار 1.16 ريال إلا أن عدم اجتياز هذا المتغير لاختبار المعنوية الإحصائية يجعلنا غير قادرين على الوثوق به إحصائياً.

الخاتمة والتوصيات

تعتبر فترة الحج من الفترات المهمة اقتصاديا لما يترتب على قدوم الحجاج من تزايد في الطلب الكلي، وبالتالي تزايد النشاط الاقتصادي في مناطق توافد الحجاج، فضلا عن الآثار الاقتصادية الكلية والجزئية للحج. ولعل من أهم الآثار الاقتصادية الكلية أثر مضاعف إنفاق الحجاج والذي يعتمد بصورة كبيرة من جهة على أعداد الحجاج والقدرة الشرائية للحجيج والتي تتأثر بالمستويات العامة لأسعار السلع والخدمات.

وبناءً على نتائج الإحصائية للنموذج المستخدم خلال الفترة محل الدراسة (1968م - 2005م) يمكن الخروج ببعض التوصيات أهمها:

- 1 - ضرورة العمل على إيجاد آلية لتأسيس قاعدة بيانات اقتصادية تمكن الباحثين من قياس الآثار الاقتصادية للحج على الاقتصاد السعودي من منظور كلي وذلك من خلال توفير المعلومات الإحصائية على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى المناطق والمحافظات.
- 2 - أهمية إنفاق الحجيج في تحديد الناتج المحلي الإجمالي كأحد عوامل الحفز في اقتصاد المملكة العربية السعودية.
- 3 - عدم فاعلية إنفاق الحجيج في التأثير على الانفاق الاستهلاكي الخاص، ولعل ذلك يعود إلى أن إنفاق الحجيج يكون عادة بشكل أساسي في منطقة المشاعر المقدسة (مكة المكرمة والمدينة المنورة) وبالتالي ينحصر آثاره الاقتصادية على تلك المناطق .
ولكي يعطي المضاعف أثاره لابد من تطوير وتحسين بيئة الآثار الإسلامية في منطقة مكة المكرمة وعمل برامج توعوية تثقيفية عن تاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية الأولى في المنطقة.
- 4 - العمل على زيادة دعم القطاع الانتاجي غير النفطي لتوسيع مصادر الدخل ولما له من آثار إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي وبالتبعية مستوى التوظيف.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- الحسني، أحمد بن حسن ، "تقدير أثر إنفاق الحجاج على سعر صرف الريال السعودي"، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ.
- العقلا، محمد، وأحمد فريد مصطفى، ومحمد إبراهيم البنجابي، "الإنفاق الكلي للحجاج وأثره على اقتصاديات مكة المكرمة في موسم حج عام1422هـ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج جامعة أم القرى، مكة المكرمة1423هـ.
- الناقة، أحمد أبو الفتوح، "تقدير الأثر البحت وأثر التفاعل المشترك لإنفاق الحجاج على الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول 1999م.*
- _____ ، " تقدير أثر إنفاق الحجاج على الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية"، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1421هـ.
- نقادي ، أحمد حامد، و وليد عرب هاشم " دالة الاستهلاك في الاقتصاد السعودي : دراسة قياسية 1970-1989 م . مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة مجلد 4 ، 1411 هـ
- معهد خادم الحرمين الشريفين، إحصائيات الحج الأساسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1426هـ.
- وزارة التخطيط، إحصائيات مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1426هـ.

المراجع الأجنبية:

Glaeser Edward L. Bruce I.Sacerdote, and Jose A. Scheinkman. "The Social Multiplier" Harvard Institute of Economic Research Discussion Paper. No. 1968, August. 2002.

Oosterhaven, Jan. "On the Dynamics of Net Versus Gross Multipliers" European Regional Science Association, ERs Conference Paper No.ersa02p005. Aug 2002.

Ziran, li. "An Inquiry into the Multiplier Process in IS-LM Model "Economic Working Paper Archive at Wustel. number 0111003 25, Nov. 2001.

Fiorito, Luca "John Maurice Clark's Contribution to the Genesis of the Multiplier Analysis. Quaderni, Dipartimento Di Economia Politica, Universita Degli Studi Di Siena, n 332 - Maggio 2001.

Corchan, luis.c. "The Long -Run Keynesian Multiplier " Economic Bulletin. Vol. 5, No 16, PP. 1-11, 2003.